الهيئة الوطنية
للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب
National Authority for Qualifications &
Quality Assurance of Education & Training

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج بكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية

كلية إدارة الأعمال والتمويل

الجامعة الأهلية

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 18- 20 نوفمبر 2014

HC055-C2-R055

جدول المحتويات

1.عملية مراجعة البرامج في الكلية 2

2. المؤشر (1): برنامج التعلُّم 7

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 14

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 23

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 32

6. الاستنتاج 39

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب– مملكة البحرين 2015

1. عملية مراجعة البرامج في الكلية

1.1 إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل الحاجة إلى تلبية نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهم إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، والهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلُّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليمياً وعالمياً.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفياً للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلُّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومُخرجات التعلُّم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفياً لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفياً لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفياً لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفياً لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح بالجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم(1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

2.1 عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الجامعة الأهلية

أُجريت عملية مراجعة البرامج في الكلية في كلية إدارة الأعمال والتمويل من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية بتاريخ 18–20 نوفمبر 2014؛ لمراجعة البرامج التي تطرحها الكلية، وهي: (برنامج

بكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية؛ برنامج بكالوريوس في الاقتصاد والمال؛ برنامج بكالوريوس في المحاسبة والعلوم المالية؛ برنامج بكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية؛ برنامج بكالوريوس في الإدارة والتسويق؛ وبرنامج ماجستير في إدارة الأعمال).

ويقدِّم هذا التقرير وصفاً لعملية مراجعة البرامج في الكلية التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة لبرنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي والملاحق التي قدمتها الجامعة الأهلية، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بإخطار الجامعة الأهلية في 12 مايو 2014، بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية إدارة الأعمال والتمويل، إلى جانب زيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها خلال الفترة 18–20 نوفمبر. واستعدادًا لهذه العملية، قامت الجامعة الأهلية بعملية تقييم ذاتي لكافة البرامج الأكاديمية بالكلية؛ قدمت على أثرها تقارير التقييم الذاتي مع ملحقاتهم، وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في 27 يوليو 2014.

شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب لجنة مراجعة مؤلفة من خبراء في المجال الأكاديمي لإدارة الأعمال، ونُظم المعلومات الإدارية والاقتصاد والتمويل، والمحاسبة، والتسويق، وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجنة من ثمانية مراجعين خارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛

(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛

(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد الجامعة الأهلية من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ وذلك من أجل تعزيز ودعم برنامج البكالوريوس في نُظم المعلومات الإدارية. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق الجامعة الأهلية أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، يتوجب على الجامعة الأهلية أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها للجامعة الأهلية على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرنامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية والموظفين الاداريين في برنامج البكالوريوس في نُظم المعلومات الإدارية بهذا الخصوص.

3.1 نبذة عامة حول كلية إدارة الأعمال والتمويل

تعدُّ كلية إدارة الأعمال والتمويل واحدة من ست كليات في الجامعة الأهلية. وقد تأسست الكلية في عام 2002، وفق رسالة تتمثل في *"تقديم تعليم عالٍ يتصف بالجودة في مجال إدارة الأعمال من خلال التعلُّم التجريبي في بيئة تعاونية ومعرفية محفِّزة"*. كما جاء في تقرير التقييم الذاتي.

وتضم الكلية حاليًا أربعة أقسام هي: (قسم المحاسبة والاقتصاد، قسم الصيْرفة والتمويل، قسم الإدارة والتسويق، وقسم نُظُم المعلومات الإدارية). كما تطرح الكلية خمسة برامج لدرجة البكالوريوس، هي: بكالوريوس في نُظم المعلومات الإدارية، بكالوريوس في المحاسبة والعلوم المالية، بكالوريوس في الاقتصاد والمال، بكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية، بكالوريوس في الإدارة والتسويق. وإضافة إلى ذلك، تطرح الكلية برنامج الماجستير في إدارة الأعمال على مستوى الدراسات العليا. وفي الوقت الذي حدثت فيه الزيارة الميدانية، كان المجموع الكلي للطلبة في الكلية (1437) طالبًا، و(46) عضو هيئة تدريس متخصص يساهمون في تقديم جميع البرامج التي تطرحها الكلية.

4.1 نبذة عامة حول برنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية

تأسس قسم نُظُم المعلومات الإدارية لطرح وتقديم برنامج أكاديمي؛ كان الهدف منه إعداد خريجين لتلبية التحديات التي تمثلها مشروعات القرن الحادي والعشرين في عصر المعلوماتية، وباتباع نموذج برنامج مكافىء تطرحه جامعة برونيل (Brunel University)، كما طوَّرت الجامعة الأهلية برنامجها الخاص بالبكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية؛ ليتوافق مع المنهج الدراسي الذي يقدمه برنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية في جامعة برونيل. وقد تم قبول الدفعة الأولى في البرنامج في شهر فبراير 2003، وقد تخرج طالبان من الدفعة الأولى في شهر فبراير 2005. كما يوجد حاليًا (128) طالبًا يدرسون في البرنامج، كما بلغ الآن عدد الطلبة الذين تخرجوا من البرنامج (64) طالبًا. وكذلك هناك أربعة أعضاء هيئة تدريس في القسم يتحملون مسئولية إدارة وتقديم البرنامج؛ يدعمهم تسعة موظفين إداريين يعملون جميعًا بدوام كامل، كما أنَّ هناك (46) عضو هيئة تدريس متخصص يشاركون في تقديم جميع برامج الكلية.

5.1 ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلُّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج العام	**جدير بالثقة**

2. المؤشر (1): برنامج التعلُّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومُخرجات التعلُّم المطلوبة، والتقييم.

1.2 لدى الجامعة الأهلية نصوصٌ واضحة تعبِّر عن رسالة ورؤيتها، وهذه النصوص معروضة في أماكن متنوعة داخل أروقة الجامعة، وهي متاحة للاطلاع العام عبر الموقع الإلكتروني للجامعة. وقد قامت الكلية بتطوير إطار عمل أكاديمي واضح ومناسب لبرنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية وفق أهداف موسعة تشير إلى الغاية من طرح البرنامج. وهذه الأهداف تتوافق مع رؤية، ورسالة الجامعة.وفي تقرير التقييم الذاتي، تحدد الجامعة الأهلية، وتناقش بوضوح البيانات ذات العلاقة بسوق العمل، والتي تشير إلى أنها قامت بتطوير أهداف برنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية؛ لتلبية، وتعزيز الفرص التعليمية، والمساهمة الإيجابية، وتطوير قدرات القوى العاملة في البحرين. ولجنة المراجعة تُثمِّن أن أهداف البرنامج معرَّفة بشكلٍ جيد وبوضوح، وأنها تتوافق مع رؤية ورسالة الكلية والجامعة.

2.2 يتكون برنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية من (132) ساعة معتمدة موزعة على (44 مقررٍا دراسيًّا)؛ منها (78) ساعة معتمدة لمقررات التخصص. ومن بين الـ (78) ساعة المطلوبة، هناك ست ساعات للمقررات الدراسية الاختيارية، والـ (54) ساعة المتبقية تجمع بين مزيج انتقائي لنظم المعلومات، والإدارة، وعلوم الحاسوب، وهندسة الاتصالات عن بعد، وعلوم الوسائط المتعددة. وكما هو موصوف في تقرير التقييم الذاتي ودليل الطالب، ترتكز الـ (132) ساعة هذه على معدل عدد (24) ساعة معتمدة لمتطلبات الجامعة، و(24) ساعة معتمدة لمتطلبات الكلية. كما تستخدم هذه الأجزاء من المنهج الدراسي لتقديم المهارات القابلة للنقل، والدراسات السياقية والمطلوبة لدعم قدرة الطلبة على المشاركة الفاعلة في دراسة مقررات متصلة بالواقع، وتدرَّس باللغة الإنجليزية، وتلبي المتطلبات الإلزامية العامة للجامعة الأهلية. كما يدعم المنهج الدراسي التقدم المرحلي للمعارف والمهارات ذات العلاقة ببرنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية. أما محتوى موضوعات المقررات الدراسية لكل سنة من سنوات الدراسة، فيعكس تطوير مفاهيم أكثر تعقيدًا تستلزم من الطالب أن يُظهر مهارات تحليلية متزايدة وقدرة على دمج وتوليف معارف جديدة وسابقة. وكما هو موصوف في تقرير التقييم الذاتي، فإن برنامج البكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية ذو بُنية واضحة (خطة دراسية مكونة من ثمانية فصول

دراسية)، مع عبء دراسي يتراوح ما بين 15 إلى 18 ساعة معتمدة لكل فصل دراسي. وتلاحظ لجنة المراجعة أنَّ العبء الدراسي للطالب مناسبٌ ومنسجمٌ مع الممارسة الإقليمية والعالمية من حيث تخصيص عدد الساعات المعتمدة لعدد الساعات الدراسية، والمتطلبات السابقة، والتقييم. كما لاحظت لجنة المراجعة، من خلال المقابلات مع الطلبة، رضًا عامًّا عن العبء الدراسي المترتب على المفردات الدراسية. ولجنة المراجعة تثمِّن أن المنهج الدراسي مُنظمٌ بصورة جيدة؛ لتوضيح التقدم الدراسي، وأنَّ العبء الدراسي مناسبٌ. كما تلاحظ لجنة المراجعة أن مقرر التدريب العملي (INTR400)، لم يظهر صراحة في الفصل الدراسي الثامن من الخطة الدراسية. وسوف يتم تناول هذا الموضوع في الفقرة (2.6) من هذا التقرير.

3.2 لقد طوّرت الجامعة الأهلية برنامج البكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية وفقًا لنموذج منهج دراسي لبرنامج نُظُم معلومات إدارية مكافئ، تطرحه جامعة برونيل، وبرامج دراسات أولية رائدة أخرى. وبعد مراجعة العديد من المفردات الدراسية للمقررات، استنتجت لجنة المراجعة أن توصيف المفردات الدراسية يتطابق مع المتوقع في برنامج دراسات أولية (البكالوريوس) في تخصص نُظُم المعلومات الإدارية. كذلك هناك توصيف لعشرة مقررات دراسية لنظم المعلومات الإدارية مطروحة ابتداءً من الفصل الأول، وتصبح أكثر تقدمًا في الفصول الدراسية النهائية. وهذا يشمل مقررَيْن اختياريَيْن معمقيْن يقدمان مفاهيم وأساليب متقدمة في التخصص. كما يوجد هناك مزيج من المقررات ذات السعة، والمناسبة تشمل: الإدارة، وعلوم الحاسوب، والاقتصاد، والتمويل إضافة إلى أخلاقيات العمل. ويتم تحديث المنهج الدراسي باستمرار؛ للمحافظة على حداثة وصلة المواد المستخدمة لدعم المفردات الدراسية، كما تصف وثائق المفردات الدراسية، والمحتوى الفعلي، والمواد التدريسية، وتشير إلى كيفية دعم كل جزء من هذه المفردات من خلال طرق تدريس معينة، ومساعدة الطالب على تحقيق الأهداف الكلية للبرنامج. كما توجد أدلة من المقابلات والمفردات الدراسية المقدمة على أن المكوِّنات البحثية موثَّقة بشكلٍ جيد؛ من أجل إثراء عمق المعارف المقدمة للطلبة. ويتمثل هذا –على وجه الخصوص – في المقررَيْن "BFRM498 طرق البحث في إدارة الأعمال والتمويل"، و"ITMA499 مشروع في تقنية المعلومات الإدارية". ولجنة المراجعة تُثمِّن أنَّ المفردات الدراسية تعكس معايير واتجاهات راهنة في التخصص.

4.2 مُخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج مُبيَّنة في توصيف البرنامج، وتشمل هذه المخرجات: (المعرفة والفهم (A)، مهارات خاصة بالتخصص (B)، مهارات التفكير التحليلي (C)، ومهارات عامة قابلة

للنقل (D)). وكل واحدة من هذه الفئات تقسم إلى فئات فرعية أكثر تفصيلاً (A1,A2, A3; B1, B2, B3; C1, C2, C3; D1, D2, D3, D4). ويشير فحص مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج إلى أن هذه المخرجات مربوطة بشكلٍ مناسب مع الأهداف الستة لبرنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية، وأنها مُشكَّلة بصورة مناسبة على كل مستوى من مستويات المقررات الدراسية المطلوبة في التخصص لبرنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية. فعلى سبيل المثال، تتلائم أنشطة التعلُّم والتقييم للمقرر الأساسي ITMA4011، مع المستويات ذات الصلة لمخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج، والتي يتم قياسها باستخدام الاختبارات، والامتحان النهائي، والعروض الشفوية، وحل المشكلات، ومقترح لمشروع جماعي. وخلال المقابلات، أشار الأساتذة إلى أنهم على دراية بالمهارات والكفايات التي يسعى برنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية إلى تنميتها، وبأهمية التعبير عن تحقق أهداف التعلُّم الخاصة بالبرنامج. وقد أشار الطلبة إلى أنهم على دراية بمخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج؛ نظرًا لأنها موجودة ضمن المفردات الدراسية لكل مقرر، وأن أعضاء هيئة التدريس يناقشونها معهم في الأسبوع الأول من كل فصل دراسي. ولجنة المراجعة تُثمِّن أن مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج تتوافق مع أهداف البرنامج، وتعكس مجموعة المعارف والمهارات المتوقعة في برنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية.

5.2 مُخرجات التعلُّم المطلوبة للمفردات الدراسية منصوصٌ عليها في كل مقرر من المقررات الدراسية التي يتكون منها البرنامج، وهذه المُخرجات مربوطة مع كلٍّ من الأهداف العامة للبرنامج، وطرق التقييم المستخدمة؛ لبيان مدى تحقيق الطلبة لمخرجات التعلُّم المطلوبة في مقررات معينة. وقد التقت لجنة المراجعة مع الأساتذة، ولاحظت أنهم قد أخذوا في الاعتبار أن تكون مخرجات التعلُّم المطلوبة للمفردات الدراسية مناسبة لأهداف البرنامج ومستويات المقررات، وأنها مرتبطة بمخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج وبمحتوى المقررات الدراسية. ومع ذلك، ومن خلال مراجعة المفردات الدراسية لبعض المقررات، لاحظت لجنة المراجعة أن مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية، والمذكورة في القليل من المفردات الدراسية (كالتجارة الإلكترونية، والإدارة الإستراتيجية مثلاً) لم تكُن مربوطة بشكل متناسق مع مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج. وكذلك، فإنَّ الإرشادات الخاصة ببرنامج التدريب العملي للدراسات الأولية لا تقدم تفاصيل عن مخرجات التعلُّم المطلوبة، ولا عن كيفية ربطها مع أهداف ومخرجات البرنامج، أو مع التقييم. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بتعديل توصيفات المقررات الدراسية؛ لتضمن تحقيق الربط بين مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات، ومخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج.

6.2 استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي وإرشادات برنامج التدريب العملي، تشير الوثائق إلى أن التدريب العملي "إلزامي"، إلا أنَّ الخطة الدراسية لبرنامج البكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية لم يظهر بها هذا المقرر (INTR400) الإلزامي، كما ورد في دليل البرنامج 2013-2014. وبالاشارة الى الإرشادات المتعلقة بهذا المقرر المخصص له (6) ساعات معتمدة، ويكون عادة في نهاية السنة الثالثة أو بداية السنة الرابعة من دراستهم، يتعين أن يكون الحد الأدنى للمعدل التراكمي للطلبة (2.0)، وأن يكون الطالب قد أكمل دراسة (90) ساعة معتمدة باعتبارها متطلبًا سابقًا؛ للتسجيل في هذا المقرر. وترى لجنة المراجعة أنَّ عددَ الساعات المعتمدة المخصصة للتدريب العملي كبيرٌ، مع الأخذ في الاعتبار مقدار العمل المتوقع من الطلبة. وبناءً على ذلك، فإن لجنة المراجعة توصي بأن تقوم الكلية بتعديل عدد الساعات المعتمدة المخصصة لمقرر التدريب العملي. كما أنَّ إجراءات التدريب العملي وسياسة التقييم معرّفة بشكلٍ واضح، حيث يتوجب إكمال (180) ساعة عمل كحد أدنى في موقع التدريب، مع تقديم تقارير بين أسبوع وآخر، إضافة إلى تقديم تقرير نهائي عن تدريبهم العملي. ويشير القسم الخاص بتوصيف المقررات الدراسية في دليل الجامعة الأهلية للسنوات 2012-2013، و2013-2014 إلى التدريب العملي بأنه "مقرر تتم دراسته بوصفه بديلًا عن دراسة مقررَيْن اختياريَيْن (ثلاث ساعات معتمدة لكل منهما)، من بين المقررات الاختيارية الأساسية للبرنامج". وقد درست لجنة المراجعة توصيف البرنامج، ولاحظت أن مقرر التدريب العملي لم يرد في الخطة الدراسية، وبدلاً من ذلك ورد ذكر المقررَيْن الاختياريَيْن اللذين يمكن أن يحل مقرر التدريب العملي محلهما. ومع ذلك، فليس من الواضح كيف يساهم مقرر التدريب العملي في مخرجات التعلُّم المطلوبة بشكلٍ مساوٍ للمقررَيْن الاختياريَيْن. وإضافة إلى ذلك، وخلال المقابلات مع الطلبة، لاحظت لجنة المراجعة أن بعض الطلبة قد تم إعفاؤهم من مقرر التدريب العملي، إلا أنه لم تُقدَّم أدلة واضحة عن الأسس التي تم بمقتضاها إعفاء هؤلاء الطلبة. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بتعديل وضع مقرر التدريب العملي، وأن تحدد أسباب الإعفاء؛ لتضمن تحقيق مُخرجات تعلُّم متكافئة لجميع الطلبة بصرف النظر عن الخيار الذي يلجئون إليه.

7.2 هناك خطة رسمية للتعليم والتعلُّم؛ تم تقديمها للجنة المراجعة؛ والتي تستند فيها مبادئ التدريس إلى استخدام طرق التعليم المختلطة والمرنة، والتي توظف أساليب تعليمية مناسبة؛ لتمكين الطلبة من تحقيق مخرجات التعلُّم المطلوبة. وهذا الأمر موثَّق بشكلٍ جيد في توصيف المفردات الدراسية للمقررات التي توزع على الطلبة، والتي تشمل طرق التعليم والتعلم، والمربوطة بشكلٍ

مناسب مع مخرجات التعلُّم. كما يطبق أعضاء هيئة التدريس مجموعة من طرق التعليم والتعلم لدعم التقدم الدراسي للطلبة الذين لديهم مؤهلات علمية وخبرات مختلفة عند القبول في البرنامج، وهو ما يضمن تلبية حاجات التعلُّم الفردية للطلبة بشكل أكبر. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، قُدِّمت للجنة المراجعة أمثلةٌ على كيفية تنفيذ هذه الخطط. وتتضمن الأمثلة المقدمة استخدام الدروس العملية وجهًا لوجه، (الطلبة مع الطلبة)، وطرق حل المشكلات بصورة مستقلة، والساعات المكتبية المخصصة للاستشارات، وتشجيع قضايا المناقشة والمناظرات، والواجبات التي يتم حلها جماعيًّا وبصورة غير رسمية، والمنتديات النقاشية في نظام إدارة التعلُّم (LMS)، والعديد من الأنواع المختلفة من الأسئلة في الاختبارات القصيرة، والاختبارات، والامتحانات؛ من أجل تنمية ثقة الطلبة بأنفسهم، والسماح لهم بالتأمل في التقدم الذي يحرزونه في عملية التعلُّم. وخلال المقابلات مع الأساتذة، لوحِظ أنهم مدربون على استخدام نظام الـ (Moodle)، والذي يستخدم لإدارة التواصل مع الطلبة، وتوفير المواد التدريسية، ودعم تفاعل الطلبة مع العملية التعليمية والتعلُّمية، وتشجيع المسئولية الشخصية عن التعلُّم. وبالإضافة إلى ذلك، تطرَّق الأساتذة إلى أنهم يتلقون الدعم من نظرائهم في استخدام طرق مختلفة للتعليم والتعلم. ولجنة المرجعة تثمِّن خطة التدريس الرسمية التي ينفذها أعضاء هيئة التدريس، والتي تمكِّن الطلبة من تحقيق مخرجات التعلُّم المطلوبة.

8.2 هناك سياسات وإجراءات واضحة للترتيبات الخاصة بالتقييم والامتحانات؛ لضمان تحقيق الشفافية والعدالة في معاملة الطلبة. وإضافة إلى ذلك، هناك إرشادات خاصة بالتصحيح تتعلق بجميع التقييمات، والتي انعكست في تقديم عينة من وثائق ملفات المقررات الدراسية، والتي تأكدت أثناء المقابلات مع الطلبة والأساتذة. كما أنَّ سياسة التقييم تشجع على التقييم التكويني من خلال تقديم تغذية راجعة في الوقت المناسب للطلبة، باستثناء الامتحان النهائي، وهذا الأمر معروف لدى أعضاء هيئة التدريس، والذين تمكنوا، أثناء المقابلة، من تحديد طرق متعددة للقيام بهذا الأمر، كممارسة وضع الامتحانات، وتمارين حل المشكلات، ومناقشة الحالات، والعروض التقديمية. وكما جاء في وصف المفردات الدراسية، ومواد المقررات التي قدِّمت للجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية، فهناك مزيج من طرق التقييم المُشكَّلة وفقًا لمخرجات التعلُّم المطلوبة، والتي تربط النظرية بالتطبيق. ويشمل هذا امتحان منتصف الفصل، والامتحان النهائي إلى جانب الواجبات المنزلية، والمشروعات. وخلال المقابلات، لاحظت لجنة المراجعة أن الطلبة على وعي بإجراءات الاعتراض والتظلُّم إذا رغبوا في الاعتراض على درجاتهم. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تلاحظ

أن الكُتيِّب الإرشادي للطالب لا يتضمن جزءًا يبيِّن كل التفاصيل الخاصة بالتقييم، وقد أكد الطلبة تلقيهم تغذية راجعة فورية من أعضاء هيئة التدريس، وتكون عادة في غضون أسبوع من تاريخ التقييم. كما أكد الأساتذة أنهم يشكلون لجنة من ثلاثة أشخاص؛ لتقييم قيمة وجودة الامتحانات النهائية لبرنامج البكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية قبل ان يمتحن الطلبة؛ للتأكد من أن أسئلة الامتحانات تعكس أهداف البرنامج ومخرجات التعلُّم المطلوبة منه. كما انه يتعين على اللجنة أن تتأكد من أن مزج النظرية مع التطبيق في الامتحان يتناسب مع محتوى المقررات الدراسية، ويتوافق مع الإجراءات التفصيلية في دليل التقييم للجامعة الأهلية. كما لاحظت لجنة المراجعة من خلال مراجعة المفردات الدراسية للمقررات، ومن خلال اجتماعاتها مع الأساتذة أن الواجبات والمشروعات المصححة تمثل مايقارب الـ (30%) من الدرجة – على الأقل – من خلال استخدام دراسات الحالة، والعمل الجماعي غير الرسمي، في حين تشكل الامتحانات الصفية كتقييم امتحان منتصف الفصل، والامتحان النهائي (20%) و(40%) من الدرجة على التوالي على الأقل. وتلاحظ لجنة المراجعة أن (60%) من القيمة الوزنية للدرجة تذهب إلى الامتحان بوصفه نمطًا للتقييم، وهو أمر مُطبق بوصفه سياسة موحدة على جميع المقررات الدراسية؛ وقد يكون هذا غير ملائمٍ لجميع أنواع المقررات، لاسيما المقررات الدراسية التي تعتمد كثيرًا على الجانب العملي للتعلم، كالبرمجة مثلاً. ولذا تقترح لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بمراجعة مكونات تقييم المقررات، وأن تأخذ في الاعتبار مستوى المقرر، إضافة إلى التوازن بين النظرية والتطبيق في ذلك المقرر. ولجنة المراجعة تثمِّن أن هناك سياسات شفافة وعادلة لتقييم الطلبة؛ تشمل التقييم التكويني، والتجميعي، وأن الطلبة والأساتذة على دراية جيدة بهذه السياسات.

9.2 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلُّم، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- أهداف البرنامج معرَّفة بشكلٍ جيد، وتتوافق مع النصوص المعبرة عن رؤية ورسالة كلية إدارة الأعمال والتمويل والجامعة.
- المنهج الدراسي منظّم بشكلٍ يوضح التدرج الدراسي، مع عبء دراسي مناسب للطلبة.
- المفردات الدراسية تعكس الاتجاهات والمعايير في تخصص نُظُم المعلومات الإدارية.

- مُخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج منصوصٌ عليها بوضوح، وتعكس مجموعة المعارف والمهارات المتوقعة في درجة البكالوريوس في تخصص نُظُم المعلومات الإدارية، وتتوافق مع أهداف البرنامج.
- هناك خطط مطبقة للتعليم والتعلُّم الرسمي، وينفذها أعضاء هيئة التدريس؛ لتمكين الطلبة من تحقيق مخرجات التعلُّم المطلوبة.
- هناك سياسات شفافة وعادلة؛ لتقييم الطلبة، والتي تشمل التقييم التكويني والتجميعي.

10.2 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تعديل توصيف المقررات الدراسية؛ للتأكد من تحقق الربط بين مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات، وتلك المطلوبة للبرنامج.
- تعديل عدد الساعات المعتمدة المخصصة لمقرر التدريب العملي.
- تعديل وضع مقرر التدريب العملي ودوره في البرنامج، وتحديد أسباب الإعفاء؛ لتضمن تحقيق مُخرجات تعلُّم متكافئة لجميع الطلبة على الرغم من الخيار الذي يلجئون إليه.

11.2 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلُّم.**

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

1.3 لدى الجامعة الأهلية سياسة قبول على مستوى الجامعة؛ تنصُّ على الحصول على شهادة الثانوية العامة، أو مايعادلها؛ للقبول في برامج الدراسات الأولية (البكالوريوس). ومع ذلك، فليس هناك حدٌّ أدنى محددٌ للدرجة التي يحصل عليها الطالب في شهادة الثانوية العامة للقبول في البرنامج. كما أنَّ هناك اختبار تحديد مستوى في اللغة الإنجليزية لجميع الطلبة قبل التسجيل في برنامج البكالوريوس.أما الطلبة المتقدمون والحاصلون على شهادات الاختبارات العالمية مثل الـ (IELTS)، أو الـ (TOEFL) فيتم إعفاؤهم من اختبارات اللغة الإنجليزية. وتشعر لجنة المراجعة بعدم الارتياح حِيال عدم وجود درجات محددة فيما يخص معدل شهادة الثانوية العامة، ودرجة اختبار تحديد المستوى في اللغة الإنجليزية، واختبارات الـ (IELTS)، أو الـ (TOEFL)؛ لغرض الإعفاء من اختبار تحديد المستوى في اللغة الإنجليزية. أمَّا الطلبة المتقدمون من حملة شهادة الثانوية العامة، والتي حصلوا عليها قبل خمس سنوات فيُعدون طلبة مستوفين للقبول، وعليهم، إضافة إلى نجاحهم في اختبار اللغة الإنجليزية، النجاح في اختبار مقرر الرياضيات. كما يتم قبول الطلبة المنقولين في البرنامج؛ إذا كانوا قد أكملوا بنجاح فصلاً دراسيًّا واحدًا على الأقل في جامعة أخرى معترفٌ بها. والحد الأقصى من المقررات الدراسية التي يمكن تحويلها هو (66%) من المقررات التي درسها هؤلاء الطلبة، إذا كانت درجة المتقدم في تلك المقررات بتقدير: "ج" على الأقل. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن تحدد الجامعة الأهلية بشكلٍ واضح متطلباتها، فيما يتعلق بدرجة الطالب في شهادة الثانوية العامة، واختبارات تحديد المستوى، وأن تجعل هذه المتطلبات معروفة لدى كافة الأطراف ذات العلاقة.

2.3 تُظْهِر الدفعات الحالية للطلبة تنوعًا في مجموعة مواصفاتهم، وقد لاحظت لجنة المراجعة أن متوسط درجات المرحلة الثانوية للطلبة المقبولين يفوق الـ (70%). كما أنَّ الطلبة الملتحقين بالبرنامج من تخصصات متنوعة في المرحلة الثانوية كالتجاري، والتقني، والعلمي، والصناعي، والأدبي. ويترواح المعدل التراكمي لهؤلاء الطلبة ما بين (57.6)، و(95.9) مع عدد جيد من معدلات فوق الـ (70)، والقليل منهم أقل من الـ (60)، وهو ما يتطابق مع أهداف البرنامج. واستنادًا إلى دليل الجامعة الأهلية، هناك برنامجٌ تأسيسيٌّ، لمدة فصل دراسي واحد في اللغة

الإنجليزية والرياضيات، يُقدَّم لطلبة الدراسات الأولية الذين يرغبون في مواصلة دراستهم في إحدى كليات الجامعة الأهلية، إلا أنه يتم إعفاء المتقدمين من هذا البرنامج، إذا كانوا من خريجي المدارس الثانوية التي تكون فيها اللغة الإنجليزية هي لغة التدريس. وعلى الرغم من أن لجنة المراجعة مقتنعة بأن مواصفات الطلبة المقبولين تتطابق مع أهداف برنامج البكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية، لم يستطع أعضاء هيئة التدريس، أثناء المقابلة، أن يوضحوا كيف يقدَّم الدعم الإضافي لهؤلاء الطلبة؛ من أجل الارتقاء بمستواهم إذا اتوا من خلفيات دراسية مختلفة في المرحلة الثانوية؛ ليكونوا بنفس مستوى الطلبة الذين يلتحقون بالبرنامج من المسار العلمي. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بدراسةٍ لتقييم مواصفات الطلبة لاسيما أولئك الذين لا يأتون من المسار التجاري، أو العلمي ومقارنتها مع أدائهم وتقدمهم الدراسي؛ لضمان نجاحهم في البرنامج. وإضافة إلى ذلك، توصي لجنة المراجعة بأن تحدد الكلية الخطوات الواجب اتخاذها لإعداد هؤلاء الطلبة لمتطلبات البرنامج.

3.3 يشير مخطط الهيكل التنظيمي المُقدم إلى أن هناك خطوطًا واضحة للمسئولية فيما يتعلق بإدارة برنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية في كلية إدارة الأعمال والتمويل، ووفقًا للوائح الجامعة. ويرتبط رئيس القسم مباشرة بعميد كلية إدارة الأعمال والتمويل، ويدير المسئوليات اليومية للبرنامج. وقد لاحظت لجنة المراجعة من خلال المقابلات والاجتماعات مع الأساتذة وجود آليات منفَّذَة للتعبير عن وجود إدارة فاعلة. وتلاحظ لجنة المرجعة أن العديد من أعضاء هيئة التدريس – من أقسام أخرى – يساهمون في تدريس مقررات التخصص داخل القسم. ومع تدريس البرنامج بشكل كبير من قبل أعضاء هيئة تدريس من أقسام أخرى، فإن لجنة المراجعة تشجع القسم على ضمان مشاركة هؤلاء في إدارة البرنامج.

4.3 في السنة الدراسية 2014/2013، كان هناك (4) أعضاء هيئة تدريس يعملون بدوام كامل في قسم نُظُم المعلومات الإدارية، يقدمون مقررات تخصص نُظُم المعلومات الإدارية (واحد بدرجة أستاذ، وثلاثة بدرجة أستاذ مساعد)، في حين تُدرَّس جميع المقررات الأخرى كعلوم الحاسوب، وإدارة الأعمال من قبل أساتذة متخصصين من أقسام أخرى. وخلال الزيارة الميدانية، قامت لجنة المراجعة بفحصٍ معمّق للسِّير الذاتية لأعضاء هيئة التدريس، وقد درست التفاصيل المقدمة في الوثائق، وفي تقرير التقييم الذاتي، وعلِمت من خلال المناقشات الموسعة مع الأساتذة أن ثلاثة أعضاء من بين الأعضاء الأربعة قد درسوا برنامج نُظُم المعلومات الإدارية خلال مرحلة واحدة أثناء دراستهم الجامعية. ويتكون برنامج البكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية من عشرة

مقررات تخصص في نُظُم المعلومات الإدارية، من بين مقررات أخرى في تخصصات متنوعة تشير إلى أن عدد أعضاء هيئة التدريس كافٍ لتدريس هذه المقررات. ولكن، ومع وجود اثنيْن من أعضاء هيئة التدريس متخصصيْن بشكل أكثر في الرياضيات الطبية والأعمال العامة، فإن لجنة المراجعة تشعر بالقلق حول عمق وصلة تخصص أعضاء هيئة التدريس بمقررات البرنامج. وعلاوة على ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة أن الأعمال المنشورة لأعضاء هيئة التدريس تميل نحو جوانب أخرى غير التخصص بدلاً من الجانب الدقيق للتخصص (أي نُظُم المعلومات الإدارية) كما لم يرِد ذِكر لأبحاث علمية في مجلات أو دوريات علمية؛ يراجعها النظراء تكون ذات صلة بنظم المعلومات الإدارية. ولجنة المراجعة تشجع الكلية على تعزيز وجود أساتذة متخصصين داخل القسم.

5.3 هناك سياسات موثقة جيدًا فيما يتعلق بتوظيف، وتقييم، وترقية، واستبقاء الأساتذة مع آلية للتنفيذ المنظم لهذه السياسات. وبحسب تقرير التقييم الذاتي، فإن عملية التوظيف تبدأ عادة على مستوى القسم، حيث يقوم رئيس القسم، وبالتنسيق مع مجلس القسم برفع توصيات إلى مجلس القسم بخصوص احتياجاته من الموارد البشرية إلى مجلس الكلية، تتم بعدها رفع أسماء المرشحين إلى لجنة التعيينات والترقيات لمراجعتها وإقرارها. وعملية الترقية لدى الجامعة الأهلية موثقة من خلال اللوائح الخاصة بالترقيات الأكاديمية، والتي تنص على أنه "في وسع عضو هيئة التدريس الذي أمضى خمس سنوات في درجته الحالية التقدم للترقية إلى درجة أعلى؛ استنادًا إلى القواعد والمعايير الواردة في هذه اللائحة". وخلال المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأنه قد حصلت أربع ترقيات في الكلية في السنوات الأخيرة، وأن أحد الأساتذة الآن بصدد التقدم للترقية. وبالنظر الى النصاب التدريسي الكبير، والمهام الإدارية/ الخدمية للأساتذة، فإن لدى هؤلاء الأساتذة القليل من الوقت لمتابعة اهتماماتهم البحثية. واستنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، يتم تقييم أعضاء هيئة التدريس سنويًّا؛ بناءً على وثيقة خاصة بعملية التقييم السنوي الكلي لأعضاء هيئة التدريس. وتتضمن هذه العملية التقييم الذاتي لعضو هيئة التدريس لنفسه، وتقييم الطلبة ورئيس القسم، إضافة إلى تقييم مشاركة عضو هيئة التدريس في الأبحاث، والتدريس، والمساهمات الأخرى في الجامعة والمجتمع. وقد عبَّر الأساتذة الذين قابلتهم لجنة المراجعة عن رضاهم عن هذه الترتيبات، وأكدوا أنها مُنفَّذة بطريقة منظَّمة وشفافة. ولجنة المراجعة تُثمِّن أن هناك آليات كافية؛ لضمان التنفيذ المنظَّم والشفاف لسياسات توظيف، وتقييم، وترقية، واستبقاء الأساتذة. وعلاوة على ذلك، تلاحظ لجنة المراجعة بأن استبقاء الأساتذة قد شهد تحسنًا. فعلى سبيل المثال، كانت نسبة الاستبقاء في العام الدراسي 2012–2013، (5%)، و(100%) في العام الدراسي

2013–2014، كما لا توجد هناك استبانة خروج تبيِّن أسباب مغادرة الأساتذة للكلية؛ وهذا الأمر يحتاج للمعالجة. وتقترح لجنة المراجعة أن تقوم الكلية بإجراء استطلاع خروج للموظفين. ويخضع جميع الأساتذة المعيَّنين حديثًا لعملية تعريفية، يطلع خلالها كلٌّ من الأساتذة ذوي الدوام الكامل والجزئي على سياسة التقييم، والسياسات الأكاديمية الأخرى قبل بدء التدريس. وخلال المقابلات، عبّر الأساتذة للجنة المراجعة أنَّ العملية التعريفية كانت فعَّالة للغاية، وجيدة التنظيم بشكلٍ عام. ولجنة المراجعة تثمِّن أن هناك آليات كافية؛ للتأكد من التنفيذ المُنظَّم والشفاف للمجموعة الكبيرة من السياسات الخاصة بالأساتذة، والتي تعضدها عملية تعريفية فاعلة بشكلٍ جيد للموظفين الجدد.

6.3 لدى الجامعة الأهلية برنامج للقبول والتسجيل (ADREG)، والذي يتكون من أنظمة فرعية أخرى كإدارة تقديم طلبات الالتحاق، والقبول، والانسحاب والتحويل، والجداول الدراسية، والتقييمات، والتخرج، وشئون الخريجين، والأنشطة العامة للطلبة بما فيها تقديم الشكاوى. وقد تأكدت لجنة المراجعة أثناء المقابلات مع الأساتذة من أن برنامج الـ (ADREG)، يستخدم بفاعلية؛ لاستخراج تقارير لإثراء عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بإدارة البرنامج، والتقدم الدراسي للطلبة، وكذلك في تيسير التشخيص المبكر للطلبة المتعثرين أكاديميًّا ودعمهم. فعلى سبيل المثال، يسترشد رئيس القسم ببرنامج الـ (ADREG)؛ للتحقق من أنَّ الطالب قد تغيَّب عن حضور (25%) من الدروس قبل التوقيع على التوقف الإجباري /الإنذار الأكاديمي للطالب. وخلال المقابلات أيضًا، أكد الطلبة أنهم يتلقون تدريبًا على كيفية استخدام نظام الـ (ADREG)، في إدارة عملية تسجيلهم عبر شبكة الإنترنت، والاطلاع على نتائج تقييماتهم، والتغذية الراجعة من الأساتذة. وتلاحظ لجنة المراجعة – مع التقدير – أن لدى الجامعة الأهلية فريق عمل مهمته إضافة مزايا لبرنامج الـ (ADREG)، إذا دعت الحاجة، وهو ما لاحظته لجنة المراجعة خلال جولتها التفقدية في المرافق. ولجنة المراجعة تُثمِّن متانة برنامج الـ (ADREG)، وكيفية استخدامه بشكلٍ فاعل من قِبل الأساتذة والطلبة؛ لتعزيز خبرة تعلُّم الطلبة، وبوصفه نظام معلومات إدارية فاعلا في إثراء عملية اتخاذ القرارات.

7.3 لدى الجامعة الأهلية سياسات واضحة للمحافظة على أمن وسلامة سجلات الطلبة ودِقة النتائج. ووفقًا لهذه السياسات، يتم القيام بإعداد سجلات إلكترونية، وكشوف الدرجات، وقوائم الحضور في المقررات، ومعلومات شخصية أخرى يتم حفظها في برنامج الـ ADREG وحده، حيث تكون جميع المعلومات الموجدة فيه محفوظة بكلمة مرور، وتخزَّن احتياطيًّا على مستويَيْن. كما علِمت

لجنة المراجعة أيضًا خلال الزيارة الميدانية، والمقابلات أن السجلات في المستوى الأول يتم تخزينها احتياطيًّا؛ يوميًّا، وأسبوعيًّا، وشهريًّا، وسنويًّا فيما يتعلق بالخدمات المختلفة؛ وعلى المستوى الثاني يتم تخزينها خارج الحرم الجامعي. أما دقة النتائج (إدخال الدرجات) فيتم التأكد منها وفق مستويات متعددة من التحقق من قِبل عضو هيئة تدريس المقرر، ورئيس القسم، وعميد الكلية. أما تعديل الدرجة فيتطلب موافقات مستويات متعددة تشمل: رئيس القسم، وعميد الكلية، وعميد شئون الطلبة. وإضافة إلى ذلك، فهناك موظف ضمان جودة معيَّن خصيصًا للتحقق من دِقة سجلات الطلبة، ويقوم بعمليات تدقيق؛ للتأكد من نزاهة البيانات. كما يتم تأمين أمن السجلات من خلال استخدام البرامج المضادة للفيروسات، والـ (firewall)، والوصلات الآمنة. وعلاوة على ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة وجود خطة للاسترجاع في حالة حدوث الكوارث. وبموجب هذه السياسة، يتم الاحتفاظ بجميع السجلات الورقية، واوراق اجابة الامتحانات، وملفات الطلبة في غرفة مقفلة ومؤمَّنة. كما يتم الاحتفاظ بهذه الاوراق المصححة لمدة سنتيْن في مكان آمن في عهدة الكلية، ورئيس القسم هو المسئول عن تجميعها في المكان المخصص للحفظ. وقد تأكدت لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية من أن الترتيبات الأمنية تعمل بصورة فاعلة. ولجنة المراجعة تُثمِّن وجود إجراءات كافية مطبقة؛ لضمان أمن سجلات الطلبة، ودِقة النتائج، وأنَّ هذه الإجراءات منفَّذة بصورة منظَّمة.

8.3 بعد الجولة التفقدية التي قامت بها في الحرم الجامعي للجامعة الأهلية، قامت لجنة المراجعة بزيارة القاعات الدراسية، والمزودة بأجهزة عرض إلكترونية، ومختبرات الحاسوب، ومكتبة الجامعة، ومرافق أخرى. وقد زارت لجنة المراجعة المكتبة، ولاحظت وجود الكتب الورقية المطبوعة، والمكتبة الإلكترونية، وقواعد البيانات؛ ومن ثمَّ تشجع لجنة المراجعة الكلية على مواصلة زيادة مقتنيات المكتبة المتعلقة ببرنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية. كما تلاحظ لجنة المراجعة العدد المحدود من أماكن المطالعة الخصوصية والمتاحة للطلبة.وقد لاحظت لجنة المراجعة كذلك بأن مكان بيع الكتب يقع داخل المكتبة؛ ولذلك، فإن لجنة المراجعة توصي الجامعة الأهلية بأن تنقل مكان بيع الكتب خارج المكتبة؛ لتوفير المزيد من المساحة داخل المكتبة، وضمان عدم حدوث ازدحام في المكتبة لاسيما مع بداية الفصل الدراسي. وخلال الجولة التفقدية، قامت لجنة المراجعة بزيارة بعض مختبرات الحاسوب، ولاحظت أن الكلية تعيِّن أحد الفنيين المختصين بتقنية المعلومات؛ لمساعدة عضو هيئة تدريس المقرر أثناء المحاضرة إذا حدث عطل تقني. وخلال المقابلات، وأثناء الجولة التفقدية في مرافق الجامعة، علِمت لجنة المراجعة أن الجامعة توفر خدمات الإنترنت، والبريد الإلكتروني، والمساعدة في حل المشكلات

الفنية، وتثبيت البرمجيات، والحصول على خدمات الجامعة ذات الصلة لكلٍّ من الطلبة وأعضاء هيئة تدريس برنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية. وخلال المقابلات مع الإدارة والأساتذة، وأثناء زيارة المصادر الإلكترونية، لاحظت لجنة المراجعة أن هناك إجراءات معينة متخذة؛ لدعم الطلبة ممن لديهم إعاقات معينة، وذلك من خلال تيسير حصولهم على هذه الخدمات. ولجنة المراجعة مقتنعة بأن هناك مصادر إلكترونية متوفرة وكافية لجميع الطلبة.

9.3 تستخدم الجامعة الأهلية نظام الـ (ADREG)؛ لمتابعة استخدام المصادر الإلكترونية داخل مختبرات الحاسوب، والاستخدام الصفي كذلك. وتتم متابعة استخدام المصادر الإلكترونية (بما فيها استخدام قواعد البيانات الإلكترونية، ونظام الـ (Moodle) من خلال سجلات متابعة قواعد البيانات، والتي يعدّها موظفو المكتبة، وتُستخدم لإثراء القرارات حول تجديد الاشتراك في قواعد البيانات. كما يمكن الحصول على التقارير الخاصة باستخدام نظام الـ (Moodle)، بسهولة عند الحاجة، وتستخدم هذه التقارير في إثراء عملية اتخاذ القرارات، كما لوحِظ ذلك من خلال الوثائق المقدمة إلى لجنة المراجعة. ولجنة المراجعة مقتنعة بنظام المتابعة (ADREG)، في تحديد استخدام المختبرات، والمصادر الإلكترونية (قواعد البيانات)، والذي يتيح تقييم مدى الاستفادة من هذه المصادر.

10.3 خلال الزيارة الميدانية، لاحظت لجنة المراجعة أن هناك إجراءات مطبقة لدعم الطلبة؛ متمثلة في المختبرات، والمكتبة، وخدمات الإرشاد النفسي، والإرشاد والدعم الأكاديمي، وفي استخدام المصادر الإلكترونية. ويؤدي نظام الـ (Moodle) دورًا مهمًّا في جميع هذه الجوانب. كما توجد جميع المقررات الدراسية للكلية على نظام الـ (Moodle)؛ لدعم التعلُّم الإلكتروني. كما توجد أيضًا إدارة للإرشاد الوظيفي؛ تقدِّم الإرشاد للطلبة حول كيفية تأمين فرص التدريب العملي، والحصول على وظائف دائمة. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن وحدة الدعم الإرشادي للطلبة تقع في مكان بارز للغاية؛ وهو الأمر الذي قد لايساعد على المحافظة على خصوصية الطلبة. كما يُعيَّن لكل طالب مشرف أكاديمي، يقدم له الدعم المستمر واللازم خلال دراسته، وهناك مُرشِد طلابي للطلبة يعالج المشكلات غير الأكاديمية، والتي يحتاج فيها الطلبة إلى التوجيه والمشورة. ومن خلال نتائج استطلاعات رضا الطلبة، إضافة إلى المقابلات، فقد عبَّر الطلبة عن رضاهم نحو خدمات الدعم والإرشاد الأكاديمي المقدمة لهم. ولجنة المراجعة تُثمِّن مجموعة خدمات الدعم المقدّمة للطلبة وجودتها، إلا أنَّ لجنة المراجعة توصي بتغيير مكان وحدة الدعم الإرشادي للطلبة إلى مكان آخر مناسب؛ للمحافظة على خصوصية الطلبة.

يُزوَّد جميع الطلبة في بداية كل عام دراسي بنسخة من الدليل الإرشادي للطالب، ودليل الجامعة، وهما يتضمنان بالتفصيل كافة المعلومات الأساسية حول سياسات وضوابط الجامعة الأهلية، كما أنَّ هناك تعريفًا يقدَّم لجميع الطلبة الجدد، إضافة إلى الطلبة المنقولين من مؤسسات أخرى عند بداية كل عام دراسي. ويتضمن البرنامج التعريفي دورات حول العمليات الموجودة على مستوى الجامعة، حيت تتم مناقشة القضايا التي يتناولها دليل الطالب والكُتيِّب الإرشادي للجامعة الأهلية، إلى جانب القضايا الأخرى على مستوى الكلية والعمليات والمتطلبات الخاصة بكل برنامج، بما في ذلك مناقشة توصيف برنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية. وخلال المقابلات، عبَّر الطلبة عن رضاهم عن كفاءة البرنامج التعريفي؛ كونه يقدِّم لهم معلومات قيِّمة عن سياسات وضوابط الجامعة الأهلية، ومن خلال المقابلات مع الطلبة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن البرنامج التعريفي يقدّم من قِبلِ كلٍّ من الجامعة والكلية، وليس بالضرورة من قِبل قسم نُظُم المعلومات الإدارية. أمَّا الطلبة الذين يفوتهم حضور البرنامج التعريفي فعادة ما يتسلمون نسخًا من دليل الطالب والوثائق الأخرى؛ ليطلعوا عليها بأنفسهم. ولجنة المراجعة تشجِّع الكلية على وضع ترتيب مناسب لتعريف الطلبة الذين يفوتهم حضور البرنامج التعريفي في بداية العام الدراسي، إلى جانب دليل الطالب. وإضافة إلى تعيين المرشد الأكاديمي لكل طالب؛ ليقدم له باستمرار المشورة اللازمة والدعم الذي يحتاجه خلال مسيرته الدراسية، فإن لجنة المراجعة تشجع ان يتم تقديم البرنامج التعريفي من الكلية وأساتذة القسم كذلك لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة لهم.

11.3 هناك آلية مطبقة؛ لتقديم الدعم الأكاديمي للطلبة، ولاسيما الطلبة المتعثرين أكاديميًّا. كما أنَّ جزءًا من دور الإرشاد الأكاديمي يتضمن مراقبة التقدم الدراسي للطلبة. ووفقًا لـ "سياسة الطلبة المتعثرين أكاديميًّا" لدى الجامعة الأهلية، فيجب وضع الطالب تحت المراقبة عندما ينخفض المعدل التراكمي لمجموع درجاته إلى الحد المنصوص عليه في الدليل الإرشادي، والذي يُشار إليه في نظام الـ ADREG، باستخدام خاصية (الراية الحمراء) (أقل من 2.0). كما ترسَل إخطارات حالات التعثر الأكاديمي عبر البريد الإلكتروني إلى المرشد الأكاديمي للطالب، وأعضاء هيئة تدريس المقررات، والمرشد الطلابي في الجامعة، وإلى رئيس القسم، كما يتم استدعاء الطلبة المتعثرين أكاديميًّا من قبل المرشد الأكاديمي والمرشد الاجتماعي في الجامعة؛ للاتفاق فيما بينهم على خطة عمل لمعالجة تعثرهم الأكاديمي. وقد وجدت لجنة المراجعة أدلة على محاضر الاجتماعات وتدخلات علاجية تم القيام بها؛ لدعم الطلبة الذين تم توصيفهم

كطلبة متعثرين أكاديميًّا. وقد شعرت لجنة المراجعة خلال المقابلات مع الأساتذة بأن نظام الـ ADREG، يقوم بوضع علامة الراية الحمراء للطلبة المتعثرين أكاديميًّا؛ بناء على معدل مجموع درجاتهم، وهو ما لا يمكن معرفته إلاّ عند نهاية الفصل الدراسي. ولجنة المراجعة تُثمِّن الآليات المطبقة؛ لتشخيص ودعم الطلبة المتعثرين أكاديميًّا. ومع ذلك، فإن اللجنة تشجع الكلية على تأسيس نظامٍ استباقيٍّ؛ لمراقبة الطلبة المتعثرين أكاديميًّا أثناء كل فصل دراسي؛ بناءً على ما يحرزونه من تقدم في امتحانات منتصف الفصل، والأنشطة التقييمية الأخرى في المقررات الدراسية.

12.3 لدى الجامعة الأهلية بيئة تعلُّم تتيح فرصًا للطلبة؛ لتطوير أنفسهم من خلال التعلُّم غير الرسمي كالأنشطة الإضافية المصاحبة للمنهج الدراسي والتي تشمل: المشاركة في مجلة الجامعة الأهلية، والنادي النفسي، وجمع التبرعات الخيرية، والمشاركة في الحكومة الطلابية، حيث يشارك ممثلون من المجلس الطلابي في مجلس الكلية. كما في إمكان الطلبة دراسة فصل دراسي خلال سنة واحدة في الخارج بوصفه جزءًا من برنامج التبادل الطلابي مع معهد (Institute Superieur de Gestion) في فرنسا. أو من خلال برنامج التبادل الطلابي (2+2) مع جامعة برونيل؛ وهذا الأمر يتيح للطلبة فرصة فهم ثقافات مختلفة، وتحسين مهاراتهم في اللغات الأجنبية. ومنذ بداية تنفيذ هذا البرنامج، شارك (12) طالبًا من الجامعة الأهلية فيه؛ منهم طالبٌ واحدٌ فقط من برنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية. وتتعزز بيئة التعلُّم من خلال الزيارات الميدانية، وزيارة الدول الأجنبية بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى ترتيب بعض الأحداث والمناسبات الخاصة (مثل معرض المهن، واليوم الثقافي، والمَعارض). ولجنة المراجعة تُقدِّر المساعي المبذولة لخلق بيئة تعلّم تشجع على توسيع خبرات التعلُّم غير الرسمي للطلبة.

13.3 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع التقدير، إلى ما يلي:

- هناك آليات كافية؛ لضمان التنفيذ المنظَّم والشفاف لسياسات تعيين، وتقييم، وترقية، واستبقاء الأساتذة، تكفي لاستبقاء الأساتذة ودعم تقدم البرنامج، والتي تعضدها عملية تعريفية تعمل بشكلٍ جيد للموظفين الجدد.
- الاستخدام الفاعل لنظام الـ ADREG؛ لتعزيز خبرة تعلُّم الطلبة، وبوصفه نظامًا فاعلا لنُظُم معلومات إدارية في إثراء عملية اتخاذ القرارات.

- هناك سياسات وإجراءات مناسبة لدى الجامعة الأهلية، منفذَة بشكلٍ مُنظَّم؛ لضمان أمن معلومات الطلبة.
- حجم وجودة خدمات الدعم المتاحة للطلبة.
- الآليات المطبقة لتشخيص ودعم الطلبة المتعثرين أكاديميًّا في الوقت المناسب.

14.3 فيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة توصي بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تعديل سياسات القبول، والنص بشكلٍ واضح على متطلبات اختبارات القبول، وجعل هذه المتطلبات معروفة لدى كافة الأطراف ذات العلاقة.
- التأكد من أن الطلبة الذين يلتحقون بالبرنامج من تخصصات مختلفة مستعدين لاستيفاء متطلبات البرنامج.
- نقل مكان بيع الكتب إلى خارج المكتبة؛ لإتاحة مساحة أكبر للطلبة داخل المكتبة.
- تغيير موقع وحدة الدعم الإرشادي للطلبة إلى موقع آخر مناسب؛ للمحافظة على خصوصية الطلبة.

15.3 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

1.4 لقد نصَّت الجامعة الأهلية بوضوح على مواصفات الخريجين على مستوى الجامعة، والتي تتضمن نصوصًا تشير إلى المهارات والمعارف العامة، وهذه المواصفات محددة في خطة الجامعة الأهلية للتعليم والتعلم. كما يُدرج توصيف برنامج البكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية أهداف ومخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج، والتي تمكِّن من تحقيق مواصفات الخريجين كما هي موضحة في مزايا درجة البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية الموجودة في دليل الجامعة الأهلية، وتوصيفات البرنامج. كما أنَّ طرق التقييم التي ستتم مناقشتها أدناه مربوطة مع مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية، والتي بدورها مُصممة ومرتبطة مع مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج، ولذا فإن طرق التقييم تقيِّم تحقق مواصفات الخريجين. وعلى الرغم مما ورد أعلاه، فقد لاحظت لجنة المراجعة عدم وجود ربط صريح لمخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج مع مواصفات الخريجين. وترى لجنة المراجعة أن هناك حاجة للتفكير في تحديد مواصفات الطالب عند البدء في توليف البرنامج على شكل خارطة لبنائه. وفي هذا الصدد، ستوضح المواصفات بعدئذ كيفية بناء البرنامج من حيث مقرراته الدراسية، كلٌّ منها على حِدة، ومخرجات التعلُّم الخاصة بالبرنامج وبالمقررات؛ لكي تعكس تحقيق تلك المواصفات إلى جانب المعرفة والمفهم اللذيْن يشكلان الأهداف في مقرر معين. وعلى الرغم من أن لجنة المراجعة تثمِّن وجود مواصفات منصوص عليها بوضوح للخريجين وتوجد ضمن توصيف البرنامج، فإن اللجنة تشجع الكلية على أن تربط – صراحة – مواصفات الخريجين المنصوص عليها مع مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج.

2.4 هناك سياسة للمقايسة المرجعية طوّرتها الجامعة الأهلية. وخلال عملية تطوير الخطة الدراسية المُحدَّثة لبرنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية، أُجريت مقايسات مرجعية محلية، وإقليمية، وعالمية، وكما جاء في تقرير التقييم الذاتي وخلال الزيارة الميدانية، بات واضحًا أنَّ المقايسة المرجعية كانت مقتصرة على بُنية البرنامج ومحتوى المقررات الدراسية، في حين أقرّت جامعة برونيل البرنامج في عام 2004، في الجامعة الأهلية. ولجنة المراجعة تقدّر جهود فريق البرنامج في تضمين رابطة (ACM-Association of Computing Machinery) من بين جهات

المقايسة المرجعية كمنهج دراسي نموذجي في عملية المقايسة المرجعية. إلا أنَّ لجنة المراجعة ترى أن المقايسة المرجعية لا يمكن أن تقتصر على المقررات المطروحة في المؤسسات التعليمية الأخرى ومحتواها، بل يجب أن تتضمن هذه المقايسة أهداف البرنامج، ومخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية، وأدوات التقييم، وإنجازات الخريجين. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن أنشطة المقايسة المرجعية التي أُجريت لم تكن رسمية، وقد استخدمت معلومات متاحة للاطلاع العام؛ وهو الأمر الذي يحد من جدوى هذه الأنشطة. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بوضع إطار رسمي لعلاقاتها مع الجامعات التي تريد أن تقايس نفسها معها مرجعيًّا، وأنْ توسِّع أنشطة المقايسة المرجعية؛ لتشمل المزيد من الجامعات المحلية والإقليمية.

3.4 لدى الجامعة الأهلية سياسة تقييم، مع إجراءات داعمة لتقييم المقررات الدراسية ومنح الدرجات، كما يتمُّ إبلاغ الطلبة بسياسات وإجراءات التقييم خلال البرنامج التعريفي، وتوصيفات المفردات الدراسية كذلك. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن أعضاء هيئة التدريس والطلبة على دراية بسياسة الانتحال الأكاديمي وآلية تنفيذها، ولاحظت كذلك جهود الكلية في التخلص من الانتحال، وضمان تحقيق الممارسات الأكاديمية الأخلاقية. وتضمن إجراءات التقييم مراقبة التقييمات ومراجعتها من قبل ممتحِنين داخليين، ومراجعين خارجيين ومن قبل أعضاء هيئة التدريس في القسم من خلال مناقشة، وتحليل تقارير مستويات تحقيق الطلبة لمخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية، كما هي واردة في تقرير التقييم الخاص بكل مقرر. كما أنَّ هناك أدلة من خلال الوثائق، ومن المقابلات التي أُجريت على أن هناك سياسة وإجراءات تقييم منفَّذة بصورة منظَّمة، وتخضع للمراقبة والمراجعة المنتظمة، ومتاحة لاطلاع الطلبة. وتتم هذه المراقبة من قبل مركز الاعتماد وضمان الجودة بالتنسيق مع الكلية. كذلك تتلقى لجنة التعليم والتعلم والتقييم في الجامعة تغذية راجعة من مركز الاعتماد وضمان الجودة بخصوص تنفيذ إجراءات التقييم هذه، وتقوم بمراجعات دورية تهدف إلى إدخال أي تحسينات عند الحاجة، وبالإضافة إلى ذلك، تتم الموافقة على توزيع الدرجات من قبل رئيس القسم قبل إتاحتها للطلبة. ولجنة المراجعة تُثمِّن أن طرق وإجراءات التقييم شفافة، ومنفَّذة بشكل منظّم، وتخضع لمراجعات دورية.

4.4 يتلقى الأساتذة الجدد تدريبًا منظمًا بوصفه جزءًا من حزمة أنظمة الجامعة الأهلية في إدارة الجودة، والمنفذة على مستوى الكليات من قبل مركز الاعتماد وضمان الجودة. وتلاحظ لجنة المراجعة أن توصيفات المقررات الدراسية تنطوي على ربط بين التقييم ومخرجات التعلُّم

المطلوبة، كما تنطوي مجموعة مواصفات المفردات الدراسية على توافق وربط بين مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج وتلك المطلوبة للمقررات الدراسية، فعلى سبيل المثال، تشمل الإرشادات الخاصة بمشروعات الدراسة الجامعية الأولية (البكالوريوس) معايير خاصة بمخرجات المقررات الدراسية؛ لضمان الانسجام في تقييم المشروعات في عموم المقررات المتنوعة، وفي حين تشير الأدلة الموجودة في ملفات المقررات الدراسية إلى أن التقييم – بوجه عام – مربوط بشكلٍ صحيح مع مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات، الأ ان لجنة المراجعة لاحظت أنَّ هناك نهجًا غير متناسق في كيفية مواءمة كل مُخرج من مخرجات التعلُّم المطلوبة مع طرق تقييم معينة في بعض توصيفات المقررات/ المفردات الدراسية التي اطَّلعت عليها. ولذا تقترح لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بتعديل هذه التوصيفات؛ للتأكد من تناسق عمليات الربط والتشكيل هذه، ومن المواءمة بين التقييم ومخرجات التعلُّم المطلوبة داخل هذه المقررات.

5.4 هناك عملية للتدقيق الداخلي؛ لتقييم فاعلية الأدوات التقييمية الموضوعة للبرنامج، وهي مطبقة على كل من امتحانات منتصف الفصل والامتحانات النهائية. حيث يقوم أحد أعضاء هيئة التدريس الذي يرشحه رئيس القسم، ويطلب منه تقييم الامتحان النهائي، والتأكد من صلة أسئلة الامتحان بمستوى المقرر، ومن تصميم ورقة الامتحان، وخطة أو معايير التصحيح، وملاءمة أدوات التقييم لقياس تحقق مُخرجات التعلُّم المطلوبة، من خلال التقيُّد بمصفوفة التقييم الموحدة الخاصة بمُخرجات التعلُّم المطلوبة. كما تقدم التغذية الراجعة إلى رئيس القسم من خلال استمارة خاصة بهذا الغرض. كذلك يوجد تدقيق بعْدي من قبل لجنة للتدقيق الداخلي، وهي المسئولة عن تدقيق أوراق اجابة الامتحانات النهائية، بما في ذلك أوراق الاجابة ذات الدرجات العالية، والمتوسطة، والمتدنية. كما تتم مراقبة العملية بأكملها من قبل مركز الاعتماد وضمان الجودة. إلا أن لجنة المراجعة ترى أن عملية التدقيق الداخلي، والتي تقتصر حاليًا على تقييم أوراق الامتحانات، يجب أن تتوسع؛ لتشمل تقييم فاعلية أدوات التقييم الأخرى غير الامتحانات. وعلاوة على ذلك، فإن لجنة المراجعة تشعر بعدم الارتياح فيما يتعلق بجودة التغذية الراجعة المتلقاة من التدقيق الداخلي، ولذا توصي الكلية بأنْ تراقب وتضمن تنفيذ عمليات التدقيق بصورة فاعلة.

6.4 استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي والمقابلات مع الأساتذة، علِمت لجنة المراجعة بأن هناك تدقيقًا خارجيًّا يتمُّ سنويًّا لبرنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية. وتقوم الكلية بتسمية مدقق خارجي؛ يخضع تعيينه لموافقة مجلس الجامعة. كما أنَّ صلاحيات المدقق الخارجي منصوصٌ

عليها صراحةً في دليل التقييم، وكذلك يزود كل مدقق بنسخة منها. والمدققون الخارجيون مسئولون عن إعداد تقرير المدقق الخارجي، والذي يتضمن تفاصيل بخصوص عناصر مثل ربط المقرر الدراسي بمخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج، وعدالة ومصداقية، ودرجة صعوبتها، وموثوقية أسئلة الامتحان النهائي، وتؤخذ التغذية الراجعة هذه في الاعتبار في المرة القادمة التي يُعاد فيها التقييم في السنة الدراسية التالية. ولجنة المراجعة تُقدِّر تبنيِّ استخدام التدقيق الخارجي من قبل الجامعة الأهلية، وتنصح الكلية – فيما تواصل عملية التدقيق الخارجي – بأن تتبنى آلية تقيِّم فاعلية هذه العملية. وعلاوة على ذلك، توصي لجنة المراجعة بأن توسِّع الكلية في دور المدقق الخارجي؛ ليشمل كافة أنواع التقييم.

7.4 تفحَّصت لجنة المراجعة العينات المقدمة من أعمال الطلبة، ووجدت – بشكلٍ عام – أن مستوى أعمال الطلبة في مستوى مقبول. وبالإشارة إلى ما ورد أعلاه، فقد لاحظت لجنة المراجعة أن صعوبة أسئلة الامتحان في بعض الحالات بحاجة لأن تتضمن المزيد من الأسئلة ذات المنحى التحليلي، لاسيما في مستوى السنة الرابعة؛ لكي تقيِّم – بشكلٍ أفضل – مستوى إنجازات الطلبة. وعلاوة على ذلك، فقد لوحِظ أن هناك مجالًا للتحسين فيما يتعلق بمشروعات التخرج، كما قد لاحظت لجنة المراجعة أنه – وعلى الرغم من أن مستوى العمل في هذه المشروعات مقبولٌ – قد كانت هناك بعض الحالات التي قُدِّمت فيها مشروعات تركز – بالدرجة الأساس – على ما تعلَّمه الطلبة في عددٍ محدود من المقررات الدراسية، ولم تشمل بعض مقررات نُظُم المعلومات الإدارية الأساسية كمقرر البرمجة؛ ولذلك، فإن لجنة المراجعة تقترح تعديل نطاق مشروعات التخرج في برنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية؛ ليتيح مشروعات متنوعة تشمل ما تعلَّمه الطلبة في المقررات الأساسية لنظم المعلومات الإدارية.

8.4 يتضح مستوى تحقيق الخريجين لأهداف البرنامج، ولمخرجات التعلُّم المطلوبة من خلال النتائج النهائية، وتوزيع الدرجات، إضافة إلى فحص عينات من الطلبة المتخرجين، والخريجين ، وأرباب العمل. وتُظهر البيانات المقدمة في تقرير التقييم الذاتي أن أكثر من ثلث الخريجين في العام الدراسي (2010–2013)، ومجموعهم (22) خريجًا قد حصلوا على معدلات تراكمية تتراوح ما بين (3.0–3.49)، وهي الفئة التي تقع ضمن مستوى الامتياز مع منحى إحصائي يشبه الجرس، على الرغم من انحراف هذا المنحنى نحو اليسار قليلاً مع وجود فئة الـ (2.0–2.49)، في آخر نقطة من الأسفل متجاوزة أعلى فئة في القمة (3.75–3.89) بثلاثة طلاب. وخلال الزيارة الميدانية، عكست سلسلة من المقابلات مع أرباب العمل، والخريجين رضاهم نحو إنجازات

الخريجين. وقد التقت لجنة المراجعة مع خريجي البرنامج، ولاحظت أن معرفتهم ذات الصلة بنظم المعلومات الإدارية والمهارات التي اكتسبوها تمثل انعكاسًا جيدًا بأنهم قد حققوا أهداف البرنامج، ومخرجات التعلُّم المطلوبة منه. وتلاحظ لجنة المراجعة أن مستوى إنجازات الخريجين، كما تعبِّر عنها عينات إجابات الطلبة، وتوزيع الدرجات مناسبٌ لمستوى برنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية.

9.4تشير الوثيقة الخاصة بمدة الدراسة لإكمال البرنامج في السنوات الثلاث الماضية إلى أن معدل طول مدة الدراسة لخريجي برنامج البكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية من العام الدراسي 2010-2011، هو (3.9) سنوات، مع وجود انحراف معياري بمقدار (1.03) سنة، وهو أمر جيد بالنسبة لبرنامج أكاديمي ذي أربع سنوات. وتشير البيانات إلى اتجاه متزايد في عدد سنوات الدراسة للخريجين بعد أن كان (2.5)، وذلك عند التحاق الطلبة المنقولين، ليصل إلى (5.7) عند التحاق عدد أكبر من الطلبة ذوي الدوام الجزئي. ومنذ بداية البرنامج في العام الدراسي 2003، بلغ مجموع الطلبة المقبولين في البرنامج (259) طالبًا، كما بلغ عدد الخريجين إلى الآن (64) طالبًا وعدد الطلبة الحاليين (128) طالبًا. أما عدد الطلبة الذين انقطعوا عن الدراسة فكان (67) طالبًا، وهو مايشير إلى نسبة استبقاء مقبولة تصل إلى (74%)، والتي تزايدت خلال السنة الدراسية الأخيرة لتصل إلى (93.1%). وباستخدام الرقم: (169)، والذي يمثل عدد الطلبة الملتحقين بالبرنامج حتى العام الدراسي 2010-2011، كأساس للمقايسة؛ أي باستبعاد دفعات الأعوام الدراسية 2011-2012، إلى العام الدراسي 2014-2015، والذين لايزالون يدرسون في البرنامج، و الـ (67) طالبًا الذين تركوا البرنامج، يكون (63%) من الطلبة قد تخرجوا من البرنامج. وهذا أمر مقبول، ولكنه يمثل معدل اجتياز متدنٍ، حتى مع الأخذ في الحسبان المعدلات العالية للاستبعاد، والإيقاف، والانسحاب. وعلى الرغم من أن هذه الأرقام قد تحسنت في السنوات الثلاث الأخيرة على وجه الخصوص، فإن المعدل العالي للانسحاب لايزال يثير القلق. ومن بين (22) خريجًا، حصل (38.8) منهم على وظائف مناسبة مع اتجاه تناقص في عدد الخريجين الذين يجدون وظيفة مناسبة من (45.45%) في العام الدراسي 2010-2011، ليصل إلى (33.33%) في العام الدراسي 2012-2013؛ مما يشير إلى أن عدد الخريجين الذين يحصلون على وظائف مناسبة متدنٍ، ويتجه نحو الانخفاض بشكل أكثر. وفي المقابلات التي أُجريت مع أرباب العمل، علِمت لجنة المراجعة أن خريجي برنامج البكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية مرغوبٌ فيهم في مختلف تخصصات التوظيف؛ نظرًا لامتلاك هؤلاء الخريجين مجموعة واسعة من المهارات التي تمكنهم من الدخول في المجالات ذات الصلة

بالوظيفة، وتناقص عدد خريجي نُظُم المعلومات الإدارية في سوق العمل. ولجنة المراجعة تُثمِّن أن غالبية خريجي برنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية قد حصلوا على فرصة للتوظيف. ومع ذلك، تشعر لجنة المراجعة بالقلق من أن نسبة الطلبة الذين قطعوا دراستهم (24%) في البرنامج منذ بدايتة نسبة عالية. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بضرورة البحث في الأسباب الكامنة وراء المعدل العالي نسبيًّا؛ لتناقص أعداد الطلبة، ووضع وتنفيذ إستراتيجية مستندة إلى مراجعة متأنية لأسباب الانسحاب، ومراجعة كيفية ارتباط معايير القبول بمعدل التناقص.

9.4 في برنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية، يحصل التعلُّم القائم على العمل من خلال برنامج التدريب العملي، والذي يسترشد بإرشادات برنامج التدريب العملي للدراسة الأولية (البكالوريوس). كما يمكن استبدال برنامج التدريب العملي بدراسة مقررَيْن اختياريَيْن، كما هو موضح في المؤشر (1)، ويتم إعفاء بعض الطلبة، إن كانوا من الطلبة الذين يعملون ويدرسون في نفس الوقت كما علِمت لجنة المراجعة بذلك أثناء المقابلات مع الأساتذة. كما يتم تعيين موجِّهين للطلبة لتوجيههم ومراجعة مشاركتهم في برنامج التدريب العملي، وهذا يتضمن تعيين مشرف أكاديمي، وآخر في موقع العمل. وهناك إرشادات تحدد متطلبات الإشراف الأكاديمي والإشراف في موقع العمل، وتشمل تحديد المعايير المستخدمة في التقييم. واستنادًا إلى الوثائق المساندة المقدمة، يُمضي الطلبة (180) ساعة عمل كحدٍّ أدنى في موقع التدريب. وعلى الطلبة أن يقدموا تقارير عن التدريب العملي بين أسبوع وآخر، إضافة إلى التقرير النهائي. وتشكل هذه التقارير، إضافة إلى تقارير المشرف الأكاديمي والمشرف في موقع العمل، الأساس الذي تمنح بمقتضاه الدرجة للطالب. وقد قُدِّمت للجنة المراجعة عينات من هذه التقارير، وهي تقدِّر أن سياسة وإجراءات إدارة وتقييم التعلُّم القائم على العمل منفَّذة بصورة منظَّمة. ومنذ العام الدراسي 2009–2010، بلغ العدد الإجمالي لطلبة برنامج البكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية المشاركين في التدريبات العملية في مقرر نُظُم المعلومات الإدارية (INTRN400) (17) طالبًا، والذي يمثل نسبة مشاركة بمقدار (68%) من الطلبة الذين تخرجوا من البرنامج في نفس الفترة. وقد علِمت لجنة المراجعة أثناء المقابلات أن هؤلاء الخريجين قد عملوا أثناء تدريبهم العملي بوظائف كتابية وإدارية بدلاً من الأعمال ذات الصلة بنظم المعلومات الإدارية (مطوّرين، أو مستخدمين لنظم المعلومات). ولذا توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بتطوير وتنفيذ خطة مركزة بشكل أكثر لتوزيع الطلبة على أماكن التدريب؛ لكي تضمن أن خبرة التدريب العملي تتوافق مع أهداف وغايات البرنامج.

10.4 تتضمن إرشادات مشروع التخرج لبرنامج البكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية السياسة المطلوبة، من بين تفاصيل أخرى، والتي تغطي العمليات الخاصة بالمشروع، وأدوار ومسئوليات الجهات المختلفة، والامتحانات، والتخزين، والمواعيد النهائية. كما تقدم المخططات التوضيحية نبذة واضحة عن العمليات الخاصة بمشروع التخرج، والتي يستطيع الطالب تتبعها، كما تشمل مختلف أنواع التقارير المستخدمة، ويتم عادة تعيين أحد أعضاء القسم ذوي الدوام الكامل، ويكون بدرجة محاضر على الأقل، ولديه ثلاث سنوات خبرة في مجال التدريس الجامعي، ويمتلك أدلة على قيامه بنشاط بحثي حديث، حيث يتم تعيينه ممتحِنًا داخليًّا؛ تكون مهمته التوصل إلى حكم مستقل عن جودة التقرير التحريري، إلى جانب الامتحان الشفهي. كذلك يتم تشكيل لجنة امتحانات لإنهاء عملية التقييم، وإبلاغ الطالب بالنتيجة، وتضم هذه اللجنة – عادة – المشرف على المشروع، وممتحِنيْن داخليِيْن اثنيْن. واستنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، فقد تمت إعادة كتابة هذه الإرشادات بصورة دورية خلال السنوات الخمس الماضية من قبل لجنة مؤقتة للعمل على مشروعات طلبة البكالوريوس، والدراسات العليا بوصفها جزءًا من لجنة التعليم والتعلُّم والتقييم. كما أنَّ هناك مراقبة مستقلة على عملية الإشراف على المشروع؛ يقوم بها مركز الاعتماد وضمان الجودة. ومع ذلك، وكما ورد سابقًا، فإن نطاق مشروعات برنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية بحاجة لأن تتم مراجعته بعناية من قبل الكلية؛ ليشمل ما يتعلمه الطلبة في المقررات الأساسية لنظم المعلومات الإدارية؛ ولكي يساعد في تحسين فرص التوظيف لخريجي البرنامج، كما وردت الإشارة لذلك من قبل. ولجنة المراجعة تُثمِّن وجود سياسة تحكم مشروع التخرج في برنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية، وأن العمليات المرتبطة بالإشراف على المشروعات تدار بصورة جيدة، وهي مناسبة لبرنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية.

11.4 ولجنة المراجعة تثمِّن وجود مجلس للاستشارات الخارجية في الكلية، تم تشكيله في عام 2013، وتحكمه مجموعة من الاختصاصات. وعلى الرغم من وجود أربعة أعضاء فقط في هذا المجلس، فإن لدى أعضاءه التأهيل الجيد للقيام بهذا الدور، وسنوات من الخبرة في مجموعة من الصناعات والأعمال، ويحملون شهادات عليا، ويشغلون مناصب متقدمة. ويضم المجلس ممثلين من القطاعين الحكومي والخاص، مع خبرة في الجوانب ذات الصلة ببرنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية، ويعقد المجلس اجتماعاته بصورة منتظمة، ويقدم تغذية راجعة للبرنامج. وفي الاجتماع الذي عقدته مع أعضاء المجلس، تأكدت لجنة المراجعة من أن المجلس يؤدي دورًا مهمًّا في ربط الكلية مع قطاع الصناعة، ويقدم تغذية راجعة قيِّمة للكلية؛ من أجل تحسين

البرنامج. ولجنة المراجعة تُثمِّن وجود مجلس استشارات خارجية نشط في الكلية، ويقدِّم تغذية راجعة بنّاءة انعكست في خطة المنهج الدراسي المعدَّل حديثًا.

12.4 مركز القياس والتقويم هو المسئول عن إجراء استطلاعيْن، أحدهما للخريجين، والآخر لأرباب العمل. وتقدِّم تقارير وتحليلات استطلاعات متابعة الخريجين، وتقارير وتحليلات استطلاعات أرباب العمل أدلةً على رضا الخريجين وأرباب العمل عن البرنامج. ويشعر وأرباب العمل بمستوى عالٍ جدًّا من الرضا عن مواصفات الخريجين، وهو ما تأكد بشكلٍ أكثر خلال المقابلة. ولجنة المراجعة تُثمِّن المستوى العالي من الرضا الذي تشير له استطلاعات أرباب العمل نحو برنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية.

13.4 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك مواصفات للخريجين منصوصٌ عليها بشكلٍ واضح، وتوجد ضمن توصيف البرنامج.
- طرق وإجراءات التقييم شفافة ومُنفَّذة بشكلٍ منظَّم، وتخضع لمراجعات منتظمة.
- السياسات التي تحكم مشروع التخرج في برنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية، والعمليات المرتبطة بالإشراف على المشروعات تُدار بصورة جيدة، وهي مناسبة للبرنامج.
- هناك مجلس للاستشارات الخارجية في الكلية؛ تحكمه مجموعة من الاختصاصات، وقد انعكست تغذيته الراجعة في خطة المنهج الدراسي المعدّل حديثًا.
- يشعر الخريجون، وأرباب العمل بالرضا نحو مستوى برنامج البكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية وتقديمه.

14.4 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- وضع إطار رسمي للعلاقة مع الجامعات التي تريد الكلية أن تقايس نفسها معها مرجعيًّا، وتوسيع أنشطة المقايسة المرجعية؛ لتشمل جامعات محلية وإقليمية أكثر.
- وضع آليات لمراقبة عملية التدقيق الداخلي، والتأكد من التنفيذ الفاعل لعمليات التدقيق الداخلي.
- توسيع عمليات التدقيق الخارجي؛ ليغطي جميع أنواع التقييم.

- استقصاء الأسباب الكامنة وراء المعدل العالي لتناقص أعداد الطلبة الملتحقين بالبرنامج، ووضع وتنفيذ آلية للتخفيف من هذه المشكلة.
- وضع وتنفيذ خطة مركزة بشكلٍ أكثر؛ لتوزيع الطلبة في مواقع التدريب العملي؛ لضمان أن تكون خبرة التدريب العملي متوافقة مع أهداف البرنامج وغاياته.

15.4 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين**.

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

1.5 يتضمن دليل سياسات وإجراءات الجامعة الأهلية مجموعة واسعة من السياسات والإجراءات المؤسسية، والتي تتناول الموارد البشرية، والمحاسبة، والمشتريات، وتقنية المعلومات والاتصالات، والسلامة، والإدارة العامة، ويتحمل مركز الاعتماد وضمان الجودة كامل المسئولية في مراقبة تنفيذ السياسات والإجراءات في عموم الجامعة. ويتكون نظام إدارة الجودة في الجامعة الأهلية من هيكل خاص باللجان، ومجموعة من سياسات وإجراءات ضمان الجودة. وتشمل اللجان والمجالس على مستوى الجامعة، والتي تكمل عمل مركز الاعتماد وضمان الجودة، ولجنة ضمان الجودة في الجامعة، ولجنة التعليم والتعلم والاعتماد، ولجنة مراجعة المناهج الدراسية، ومركز القياس والتقويم. كما توجد لجان موازية على مستوى الكلية والقسم، كمجلسيْ الكلية والقسم، ولجان ضمان الجودة في الكليات والأقسام. ونظرًا لصغر حجم الكلية، فإن هذا الأمر يمكن أن يسبب تداخلاً أو تكرارًا في وظائف اللجان، ولذا تقترح لجنة المراجعة أن تقوم الجامعة الأهلية بمراجعة وتقييم فاعلية البُنية الحالية للّجان. ومن خلال الوثائق المقدمة والمقابلات مع الأساتذة، والموظفين الإداريين، وموظفي ضمان الجودة، فإن لجنة المراجعة مقتنعة بأن سياسات المؤسسة مطبَّقة بصورة فاعلة، وبمشاركة من الأساتذة. ويلخص دليل أعضاء هيئة التدريس سياسات وإجراءات الجامعة، في حين تقدم اللائحة التنظيمية للجامعة للعام الدراسي 2010، المزيد من التفاصيل عن هذه السياسات. كما يقدِّم دليل ضمان الجودة كافة السياسات والإجراءات المتعلقة بالقبول والتطوير، ومراجعة، وإغلاق البرامج الأكاديمية إلى جانب الضوابط المتعلقة بالدراسة الأكاديمية. ولجنة المراجعة تُثمِّن وجود آلية مُنفَّذة؛ لضمان التطبيق المُنظَّم للسياسات والإجراءات في عموم الجامعة. وتخضع سياسات، وإجراءات، وضوابط الجامعة الأهلية بصورة دورية للمراجعة والتعديل وفقًا لذلك، وهي في عهدة مركزية لدى مركز الأهلية للمعلومات والوثائق، كما يمكن الاطلاع على جميع القرارات الأساسية عبر مختلف الوسائل الإلكترونية وغير الإلكترونية. وتشمل الوسائط الإلكترونية الموقع الإلكتروني للجامعة، وشبكة الإنترانت الداخلية (Sharepoint)، ورسائل البريد الإلكتروني التي ترسل لأعضاء هيئة التدريس عبر حسابات بريدهم الإلكتروني الخاص بالجامعة الأهلية، إلى جانب إشعارات الرسائل النصية، والتطبيقات

الأخرى كالـ WhatsApp. ولجنة المراجعة تُثمِّن وجود آلية مُنفَّذة؛ لضمان التطبيق المُنظَّم للسياسات والإجراءات في عموم الكلية.

2.5 من خلال تقرير التقييم الذاتي والمقابلات مع كبار أعضاء هيئة التدريس، علِمت لجنة المراجعة أن برنامج البكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية يُدار تحت مظلة كلية إدارة الأعمال والتمويل، بقيادة عميد الكلية. كما أنَّ رئيس القسم هو المسئول عن الإدارة اليومية للبرنامج. واستنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، فإن "رئيس القسم يتواصل بصورة منتظمة مع مجموعة من الأطراف ذات العلاقة، والتي تقدم أنواع مختلفة من المعلومات والمصادر ذات الصلة بالبرنامج وإدارته". كما يقيِّم مجلس القسم، والذي يترأسه رئيس القسم، الخيارات المتاحة لاتخاذ قرارات فاعلة فيما يتعلق ببرنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية. ويمثِّل رئيس القسم قسم نظم المعلومات الادارية في مجلس الكلية، ويعمل لصالح القسم والبرنامج. وقد قابلت لجنة المراجعة أيضًا الأساتذة والموظفين الإداريين، بمن فيهم ممثلون من مركز الاعتماد وضمان الجودة، والذين قدموا للّجنة أدلة على القيادة الفاعلة لبرنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية. ومن خلال المقابلة، لاحظت لجنة المراجعة أن رئيس قسم نُظُم المعلومات الإدارية يتحمل أعباءً كبيرة من حيث العمل المُسند إليه، إلى جانب تنسيق جهود الجودة والمهام التدريسية. ولجنة المراجعة تشعر بعدم الارتياح من أن العبء الإداري الكبير المُلقى على عاتق رئيس القسم، إلى جانب القائمة الطويلة من مسئوليات رئيس القسم بما فيها المسئوليات المشتركة في أغلب اللجان الدائمة يمكن أن تحول دون قيام رئيس القسم بممارسة دوره في القيادة الفاعلة. ولذا توصي لجنة المراجعة الكلية بمراجعة مسئوليات رئيس القسم.

3.5 لقد طوَّرت الجامعة الأهلية دليلاً شاملاً لضمان الجودة في عام 2012؛ ليجمع في مكان واحد كافة السياسات والإجراءات ذات العلاقة بضمان الجودة. وكما ذُكر من قبل، فإن مركز الاعتماد، وضمان الجودة ينهض بكامل المسئولية فيما يتعلق بمراقبة وتقييم فاعلية نظام إدارة الجودة في عموم الجامعة. كما أنَّ المركز هو المسئول عن تقييم فاعلية نظام إدارة الجودة على مستوى الجامعة؛ للتأكد من التنفيذ المُنظَّم وجودة تقديم برنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية، وأنه مدعوم بمجموعة من اللجان والمجالس على مستوى الجامعة، والتي تتكامل في عملها مع عمل مركز الاعتماد وضمان الجودة. وقد وجدت لجنة المراجعة أن كلًّا من مجلس الكلية ومجلس الجامعة يؤديان دورًا مهمًّا في استكمال عمل مركز الاعتماد وضمان الجودة. وقد

قُدِّمت للجنة المراجعة أدلة على العديد من الاجتماعات التي تبيِّن مشاركة هذه المجالس في مراقبة وتقييم نظام إدارة الجودة فيما يتعلق بالبرامج المطروحة داخل الكلية. ولجنة المراجعة تُثمِّن أن نظام إدارة الجودة منفَّذ بشكلٍ مُنظَّم، وتتم مراقبته وتقييمه.

4.5 يعقد مركز الاعتماد وضمان الجودة ورش عمل تدريبية منتظمة؛ لتعريف الأساتذة بالسياسات والإجراءات ذات الصلة بالبرامج المطروحة في الكلية على وجه الخصوص، وأفضل الطرق والممارسات في التعليم والتعلُّم بشكلٍ عام. وقد تأكدت لجنة المراجعة من أن ورش العمل التدريبية التي أُقيمت بين عاميْ 2011، و2014، قد حضرها عدد كبير من الأساتذة. كما توضع سياسات وإجراءات ضمان الجودة على شبكة الإنترنت الداخلية للجامعة؛ لتسهيل اطِّلاع الأساتذة عليها، وخلال المقابلات مع الأساتذة وموظفي الدعم، لاحظت لجنة المراجعة أن لديهم فهمًا جيدًا للترتيبات المُنفَّذة لضمان الجودة في الكلية، ولدورهم في ضمان فاعلية عملية التقديم. ولجنة المراجعة تُثمِّن التزام موظفي الجامعة الأهلية نحو ضمان جودة تقديم برنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية.

5.5 سياسة وإجراءات طرح برامج جديدة موجودة في سياسة تطوير، ومراجعة، وغلق البرامج الأكاديمية، وأن هناك عملية مصاحبة لها لتطوير ومراجعة البرامج الأكاديمية الحالية. وفي العادة، تبدأ عملية طرح برامج جديدة على مستوى القسم، أو الكلية تبعًا لتقييم الحاجات ودراسة الجدوى، ومن ثم تُرفع التوصيات لتمر بعد ذلك بسلسلة من الموافقات، والتي تصل في نهاية المطاف عند مجلس الجامعة قبل تقديمها إلى مجلس التعليم العالي؛ للحصول على الترخيص. وقد أُبلِغت لجنة المراجعة بأن الكلية لم تحدد حاجتها لاستحداث برامج جديدة منذ تأسيس برامجها الحالية، وأنها تركز بدلاً من ذلك على تطوير البرامج الموجودة حاليًا. وخلال المقابلات مع كبار المديرين، علِمت لجنة المراجعة أن هناك خططًا للقيام باستضافة برامج جديدة عندما تكون الجامعة قد انتقلت إلى مبناها الجديد. ولجنة المراجعة تقدِّر قيام الجامعة الأهلية بوضع خطة وتطبيقها؛ لطرح برامج جديدة والموافقة عليها.

6.5 استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، تتم التقييمات الداخلية للبرامج – عادة – في بداية كل فصل دراسي من قبل القسم بالتعاون بين مركز الاعتماد وضمان الجودة ولجنة التعليم والتعلُّم، والتقييم. وتتضمن هذه العملية "التحقق" من توصيفات البرنامج والمفردات الدراسية للمقررات، من حيث مُخرجات التعلُّم، وطرق التعليم والتعلم والتقييم، والكتب الدراسية، واستخدام نموذج التدقيق

الداخلي لمفردات/ توصيف المقرر الدراسي. ومن خلال المقابلات، علِمت لجنة المراجعة أن تقييمات الطلبة تُجْرَى في نهاية الفصل الدراسي؛ من أجل تحصيل تغذية راجعة عن طرق التعليم والتعلُّم. وقد أكدت محاضر الاجتماعات والمقابلات أن عملية تقييم الطلبة للمقررات الدراسية قد أدت إلى تحسينات في مقررات معينة في برنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية. كما تلاحظ لجنة المراجعة أن تقييمات الطلبة في نهاية الفصل الدراسي تتكامل مع نظام تدقيق المقررات والبرنامج؛ لخلق تغذية راجعة مستمرة حول جودة التعليم والتعلُّم. ولجنة المراجعة تثمِّن كفاية الترتيبات المتخذة للتقييم الداخلي للبرنامج.

7.5 توجب سياسة وإجراءات الجامعة الأهلية لتطوير، ومراجعة، وإغلاق البرامج الأكاديمية أن تخضع برامج كلية إدارة الأعمال والتمويل لمراجعة شاملة كل ثلاث سنوات. وبموجب هذه السياسة، تكون مراجعات البرامج من اختصاص لجنة مراجعة المناهج الدراسية بدعمٍ من لجنة التعليم والتعلُّم والتقييم، والاستطلاعات الأخرى ذات الصلة، وتحت إشراف مركز الاعتماد وضمان الجودة. وتتطلب عملية مراجعة البرنامج أخذ معلومات من جهات مرجعية خارجية كالتغذية الراجعة من أعضاء هيئة تدريس المقرر، والخريجين، والاستطلاعات، والمقايسة المرجعية، ودراسات السوق، وتقييمات الطلبة، ومعلومات من مجلس الاستشارات الخارجية في الكلية في الاعتبار. وقد تأكدت لجنة المراجعة من أن عملية المراجعة تستخدم كذلك التغذية الراجعة الخارجية من جهات / هيئات مرجعية خارجية والمدققين / الممتحنين الخارجيين، والخريجين، وأرباب العمل، ومجلس الاستشارات الخارجية في الكلية. وقد وجدت لجنة المراجعة أدلة على حالات تم فيها تنفيذ التوصيات التي تمخضت عنها مراجعة البرنامج؛ من أجل تحسين جودة التعليم والتعلُّم والمنهج الدراسي. واستنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، فقد تم مراجعة البرنامج في العام الدراسي 2009–2010، وإضافة أعمال مقررات كمية أكثر في عموم الكلية (STAT202)، وفي العام الدراسي 2011–2012، تم تقوية المكوِّن البحثي لجميع البرامج، وذلك من خلال إضافة مقرر طرق البحث، والمصمّم خصيصًا للبحوث في مجال الأعمال (BFRM498)، والذي أصبح متطلبًا سابقًا لجميع مشروعات التخرج من الدراسات الأولية في إدارة الأعمال. وفي العام الدراسي 2013–2014، قام قسم نُظُم المعلومات الإدارية بتجديد محتوى مجموعة من المقررات الأساسية في نُظُم المعلومات الإدارية مثل: (ITMA201 ITMA401, ITMA412). وإضافة إلى ذلك، تم ضمُّ مقرر أخلاقيات العمل (ETH391) في المناهج الدراسية لجميع برامج الدراسات الأولية في إدارة الأعمال؛ بدءًا من العام الدراسي

2013–2014. ولجنة المراجعة تُثمِّن الاستدامة والجدية في إجراء المراجعة الدورية لبرنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية.

8.5 يُجري مركز القياس والتقويم استطلاعات دورية لطلبة الجامعة الأهلية، والخريجين، وأرباب العمل. وتتناول استطلاعات الطلبة جودة تقديم المقرر، وتقييم أعضاء هيئة التدريس. كما تصل التغذية الراجعة من تقييمات الطلبة إلى مجلس القسم، ثم مجلس الكلية، ثم مجلس الجامعة؛ لغرض المناقشة. أمَّا استطلاعات الخريجين فتجمع معلومات عن جودة برنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية، وعن خبرات تعلُّمهم. وينفِّذ مركز الاعتماد وضمان الجودة "مراجعة دورية لجودة البرنامج والاستفادة من التغذية الراجعة"؛ للتأكد من أنَّ التغذية الراجعة تتم الاستفادة منها في تحسين البرنامج. وخلال الزيارة الميدانية، قُدِّمت للجنة المراجعة بعض الاستطلاعات التي أُجريت مؤخرًا، واجتماعات المتابعة، وخطط العمل التي انبثقت من تلك الاستطلاعات، والتي وردت الإشارة إليها فيما سبق. ولجنة المراجعة تشعر بالارتياح نحو حرص وحماس موظفي مركز القياس والتقويم للقيام بهذه الاستطلاعات.

9.5 لدى الجامعة الأهلية وحدة مختصة، وهي مركز التدريب والتطوير الأكاديمي، مسئولة عن التطوير المهني لكلٍّ من الأساتذة والموظفين الإداريين، وقد تأكدت لجنة المراجعة من أن المركز قد وضع خطة رسمية لتطوير الأساتذة؛ تهدف إلى تشخيص الحاجات التدريبية والتطويرية لهم، والاستجابة لها من خلال تصميم وتقديم ورش عمل مناسبة لمعالجة أي ثغرات. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن البرامج التدريبية موجهة أيضًا لتلبية الحاجات الفردية لجميع الموظفين، ولذلك فإن في وسع الأساتذة أيضًا حضور ورش العمل في الجوانب التي لا تتصل بواجباتهم المعتادة. كما طوَّر مركز التدريب والتطوير في الجامعة الأهلية نموذجًا لتقييم فاعلية ورش العمل التي قدَّمها. وقد وجدت لجنة المراجعة أدلة على أن العديد من الأساتذة والموظفين الإداريين في كلية إدارة الأعمال والتمويل قد حضروا ورش عمل في موضوعات مختلفة كاستخدام نظام الـ (Moodle)، وتصميم وتشكيل مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج وللمقررات الدراسية، وطرق التعليم والتعلُّم والتقييم، من بين موضوعات أخرى. وإضافة إلى ذلك، وضعت الجامعة الأهلية خطة سنوية للتطوير المهني (2013–2014)، والتي تساعد الأساتذة على حضور ورش عمل خارجية، والمشاركة في المؤتمرات كما ذُكر سابقًا. وكان لدى الأساتذة الذين قابلتهم لجنة المراجعة درايةٌ وفهمٌ واضحٌ بهذه السياسات والإجراءات، وقد أشاروا إلى أنهم قد استفادوا من جميع ورش العمل التي نظمتها الجامعة. ولجنة المراجعة تُثمِّن الترتيبات الفاعلة التي وضعت

وطُبِّقت؛ لتشخيص وتلبية الحاجات الفردية، وحاجات التطوير المهني لكلٍّ من الأساتذة والموظفين الإداريين.

10.5 وجدت لجنة المراجعة أدلة على القيام باستطلاعات للخريجين، وبعض أرباب العمل؛ تهدف إلى جمع معلومات عن سوق العمل؛ لضمان حداثة البرامج التي تقدمها كلية إدارة الأعمال والتمويل. وقد تم الاعتماد على مصادر أخرى؛ للتعرف على سوق العمل بما في ذلك الخبرة التي يمتلكها أعضاء مجلس الاستشارات الخارجية. إلا أنه لم تجد لجنة المراجعة أي نهج منظَّم يستخدم في استهداف وجمع المعلومات من شريحة معينة في سوق العمل تكون على صلة مباشرة ببرنامج البكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية الذي تطرحه الكلية. وتشعر لجنة المراجعة بعدم الارتياح من أن الطريقة الحالية تنطوي على إمكانية إغفال مؤسسات وقطاعات في سوق العمل ذات صلة بالبرنامج ومحتواه، ولا يعمل فيها الخريجون. ومن ثَمَّ توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية – بشكلٍ مستمر ومنظّم – بجمع بيانات عن وضع سوق العمل من خلال استهداف وجمع معلومات من قطاعات مناسبة عن حاجات سوق العمل.

11.5 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك آلية مُنفَّذة؛ للتأكد من التطبيق المنظَّم للسياسات والإجراءات في عموم الكلية.
- نظام إدارة الجودة في الجامعة الأهلية مُنفَّذ بصورة منظَّمة، ومراقب، ويخضع للتقييم.
- موظفو الجامعة الأهلية الأكاديميون، وغير الأكاديميين لديهم التزام نحو ضمان جودة تقديم برنامج البكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية.
- هناك ترتيبات كافية فيما يتعلق بالتقييم الداخلي للبرنامج.
- الاستدامة والجدية في إجراء المراجعة الدورية للبرنامج
- هناك ترتيبات فاعلة مطبقة؛ لتشخيص وتلبية الحاجات الفردية وحاجات التطوير المهني للأساتذة والموظفين غير الأكاديميين.

12.5 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة توصي بأن على الكلية القيام بما يلي:

- مراجعة مسئوليات رئيس القسم لضمان توفير قيادة فاعلة.
- تطوير وتنفيذ آلية رسمية للتعرف على حاجات سوق العمل؛ من أجل تعزيز تصميم وتقديم البرنامج.

13.5 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

6. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* لعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب:

إن برنامج البكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية والذي تطرحه كلية إدارة الأعمال والتمويل في الجامعة الأهلية جدير بالثقة.